

## مصر: يجب إبطال إدانة أمل فتحي ووقف استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان

يتعين على السلطات المصرية أن تقوم بإبطال إدانة المدافعة عن حقوق الإنسان، أمل فتحي، وأن تلغي جميع التهم الموجهة إليها، وكذلك عقوبة السجن لمدة عام والتي حكم بها عليها، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

في يوم 12 يناير 2022، أيدت محكمة النقض المصرية إدانة أمل فتحي بتهم "نشر أخبار كاذبة" و"حيازة مادة خادشة للحياة" في القضية رقم 7991 لعام 2018، واستبدلت عقوبة السجن لمدة عامين وغرامة بمبلغ 10000 جنيه مصري (558 دولارًا أمريكيًا) بالسجن لمدة عام.

وقد نشأت التهم والإدانة بحق فتحي عن شهادة نشرتها في 2018 على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عن واقعة تحرش جنسي، وانتقدت فيها أيضًا فشل السلطات في حماية النساء من التحرش الجنسي.

"إن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بإجراءات قضائية مسيئة بسبب ممارستهم لحقوقهم وحياتهم الأساسية، ينتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم ويشكل انتهاكًا صارخًا لاستقلال القضاء بموجب القانون الدولي الملزم لمصر." قال سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين.

تم سابقًا إلقاء القبض على أمل فتحي في 11 أيار/مايو 2018 وتم إبقاؤها قيد الحبس الاحتياطي لمدة ستة أشهر بتهمة "الانضمام إلى منظمة إرهابية" و "نشر أخبار كاذبة" في القضية رقم 621 لعام 2018.

"إن القمع المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان ولأي أصوات ناقدة يثبت بشكل صريح أن مزاعم الحكومة المصرية بتعزيز حقوق الإنسان هي أكاذيب مشينة،" أضاف بنعربية.

في 11 سبتمبر 2021، قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بالإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تلقت انتقادات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان لعدم اعترافها بالوضع المتدهور لحالة حقوق الإنسان في مصر، إلى جانب عدم وجود استعداد حقيقي للتعامل مع هذا الوضع من جانب السلطات.

إلى جانب منظمات حقوقية أخرى، تكرر اللجنة الدولية للحقوقيين دعوتها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لتأسيس آلية لرصد حالة حقوق الإنسان في مصر وإعداد التقارير عنها بهدف تعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلاد، بما في ذلك تحت مسمى "محاربة الإرهاب".

## للتواصل

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني:  
said.benarbia(a)icj.org

أسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني:  
asser.khattab(a)icj.org